جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون الخاص

أحكام حضانة الطفل المولود في السجن

(دراسة مقارنة)

رسالة ماجستير تقدمت بها الطالبة

آمنة عبد الكاظم هاني الظالمي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء
من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف

أ.د. عبد الرزاق أحمد محمد الشيبان
أستاذ القانون المدني

١٤٤٧هـ **٢٠٢٥م**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ ۚ ﴾

صدق اللَّهُ الْعلِيُّ الْعظِيم

سورة البقرة/ الآية ٢٣٣

إهداء

إلى من علمني كيف يكون الإصرار، إلى ابي سندي من بعد الله

إلى من قادتني بيدها الى طريق النجاح، إلى امي قدوتي الأولى

إلى من هم حكاية الدعم الذي لا يموت، إلى اخوتي إيهاب وليث ومؤمل

إلى من آمنَ بي قبل ان افهمُ نفسي، إلى اخواتي فواطم ورحمة الله ومعصومة

فلكم جميعاً هذا العطاء وكل حرف كتبتهُ، وما وصلت إليه هو منكم وبكم واليكم.

الباحثة

شكر وعرفان

الحمد لله أولاً واخراً، ظاهراً وباطناً، على ما انعم به عليّ من توفيق وسداد حتى بلغت هذه المرحلة المتقدمة من رحلتي العلمية.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي ومشرفي الفاضل، الدكتور عبد الرزاق الشيبان، لتفضله بالأشراف على رسالتي ولتوجيهاته وإرشاداته السديدة التي كان لها الفضل الكبير في إغناء الرسالة ووصولها الى الشكل الذي هي عليه وأرجو من الله أن يمن عليه بدوام الصحة وطول العمر ليبقى نبعاً صافياً ينهل منه أهل العلم.

ولا يفوتني أن أعبر عن خالص أمتناني واعتزازي الى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا المتمثلة بعميدها المحترم الدكتور زيد العكيلي، والرحمة والمغفرة لمؤسسه طيب الله ثراه السيد محمد بحر العلوم، لما قدمه من إنجازات كبير لرفد مسيرة العلم والمعرفة، تغمده الله بواسع رحمته وجزاه خير الجزاء.

كما أتوجه بوافر التقدير والعرفان إلى اساتذتي الكرام، رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين، الذين تفضلوا بمنحي من وقتهم وجهدهم وفكرهم ولتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي المتواضعة، سائلة الله أن يديم عليهم نعمة الصحة وعلو الشأن، وان يبارك في جهودهم العلمية المخلصة.

وأقف اجلالاً الى أصحاب الفضل الكبير أساتذتنا النجباء في قسم القانون الخاص في معهد العلمين الذين أفاضوا علينا بعلومهم من دون كلل او ملل، وكذلك أخص بالشكر والامتنان الى موظفي مكتبة معهد العلمين لما أتاحوه من مصادر علمية ومعرفية قيمة ساهمت في دعم هذه الرسالة.

الباحثة

المستخلص

تُعالج هذه الدراسة مسألة حضانة الطفل المولود في السجن من منظور قانوني واجتماعي، مسلطة الضوء على التحديات التي تواجه هؤلاء الأطفال وحقوقهم في ضوء التشريعات الوطنية والدولية. وقد ركزت على القوانين العراقية والمصرية، مع الاستعانة بآراء فقهاء الشريعة الإسلامية وإجراء مقارنة لتحديد مدى كفاءة النصوص القانونية في تحقيق المصلحة الفضلى للطفل.

بدأت الدراسة بتحليل المفاهيم الأساسية المرتبطة بحضانة الأطفال المولودين في السجون، وبيان خصوصيتها عن الحضانة التقليدية، مع بحث انعكاس البيئة السجنية على نمو الطفل النفسي والاجتماعي. كما ناقشت الشروط الواجب توافرها في الحاضن، سواء كان من الأبوين أو من الأقارب عند وجود مانع، إضافة إلى مدة بقاء الطفل مع الأم داخل السجن، وتأثير ذلك على تطوره العاطفي والتعليمي. كما طرحت الدراسة بدائل حضانة، مثل نقل الطفل إلى أقارب مؤهلين أو إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

وفي الجانب التطبيقي، تم تحليل حالات واقعية لأطفال وُلدوا في السجون، وجرى تقييم مدى توافق الإجراءات المطبقة مع المعايير الدولية لحقوق الطفل. وانتهت الدراسة إلى أن حضانة الطفل المولود داخل المؤسسات العقابية تُعد مسؤولية مزدوجة تقع على عاتق الدولة والمجتمع، وتتطلب معالجات تشريعية واضحة تسدّ فراغ النصوص الحالية، وتمنع ترك مصير الطفل للاجتهادات القضائية الفردية. كما شددت على أن بيئة السجن غير صالحة لنمو الأطفال لما تسببه من آثار نفسية وسلوكية سلبية عليهم وعلى أمهاتهم، مما يستدعي توفير بدائل إنسانية وإصلاحية للنساء السجينات.

وتوصلت الدراسة إلى أن حضانة الطفل المولود داخل المؤسسات العقابية تُعد مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع، وتستلزم معالجة تشريعية واضحة تضمن مصلحته الفضلى، بعيداً عن وضع الأم القانوني. كما أكدت أن بيئة السجن غير صالحة لتنشئة الأطفال لما تسببه من اضطرابات نفسية وسلوكية، ما يفرض توفير بدائل إنسانية للأمهات السجينات ودعم نفسي واجتماعي لهُن ولأطفالهن. وأوصت بإنشاء وحدات حضانة مؤهلة داخل السجون، وإصلاح الإطار القانوني، وتعزيز الرقابة والتدريب، وربط السجون بمؤسسات الرعاية، مع تفعيل دور المجتمع المدني لضمان رعاية شاملة وآمنة للأطفال.

المحتويات

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
الآية القرانية	أ
الاهداء	ب
شكر وتقدير	ت
المستخلص	ث
المحتويات	ح
المقدمة	١-٦
الفصل الأول: ماهية حضانة الطفل المولود في السجن	٧-٥٠
المبحث الأول : مفهوم حضانة الطفل المولود في السجن	٨-٣١
المطلب الأول: تعريف حضانة الطفل في السجن وطبيعتها	٩-٢٤
الفرع الأول: تعريف حضانة الطفل في السجن	٩-١٩
الفرع الثاني: طبيعة الحضانة	١٩-٢٤
المطلب الثاني: تمييز الحضانة عما يشتبه بها	٢٤-٣١
الفرع الأول: تمييز الحضانة التقليدية عن حضانة الطفل داخل السجون	٢٥-٢٧
الفرع الثاني: تمييز الحضانة عن الولاية	٢٧-٣١
المبحث الثاني: شروط استحقاق الحضانة وأصحاب الحق في حضانة الطفل	٣١-٤٩
المطلب الأول: شروط استحقاق الحضانة	٣٢-٣٨
الفرع الأول: الشروط الخاصّة بالحاضن	٣٢-٣٦

الفرع الثاني:	الشروط الخاصّة بمحل الإقامة	٣٦-٣٩
المطلب الثاني:	أصحاب الحق في حضانة الطفل في الفقه والقانون	٣٩-٤٩
الفرع الأول:	أصحاب الحق في حضانة الطفل في الفقه	٣٩-٤٤
الفرع الثاني:	أصحاب الحق في حضانة الطفل في القانون	٤٤-٤٩
الفصل الثاني:	**أحكام حضانة الطفل في السجن**	٥٠-١١١
المبحث الأول:	الحقوق في السجن وموقف المنظمات الدولية من الحضانة	٥١-٧٨
المطلب الأول:	الحقوق المترتبة على الحضانة داخل السجن	٥١-٦٨
الفرع الأول:	حقوق الأم داخل السجن	٥٢-٥٧
الفرع الثاني:	حقوق الطفل داخل السجن	٥٧-٦٨
المطلب الثاني:	حماية حقوق الطفل على المستوى الدولي	٦٨-٧٨
الفرع الأول:	حماية حقوق الطفل في ظل المنظمات الدولية	٦٨-٧٤
الفرع الثاني:	حماية حقوق الطفل في الأنظمة المقارنة	٧٥-٧٨
المبحث الثاني:	اسقاط الحضانة واستردادها واثارها على الطفل والأم	٧٩-١١١
المطلب الأول:	اسقاط الحضانة واستردادها	٧٩-١٠١
الفرع الأول:	مسقطات الحضانة	٨٠-٩٢
الفرع الثاني:	استرداد الحضانة	٩٣-١٠١
المطلب الثاني:	تأثير السجن على حضانة الأم والطفل	١٠١-١١١
الفرع الأول:	اثار السجن على الأم الحاضنة	١٠٢-١٠٧
الفرع الثاني:	اثار سجن الأم على الطفل	١٠٧-١١١

الخاتمة	١١٢-١١٤
المصادر	١١٥-١٢٥
الملاحق	١٢٦-١٥٩
Abstract	A-B

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله (ﷺ) وعلى آله الطيبين الطاهرين اجمعين .

أولاً: التعريف بموضوع الدراسة

يتناول هذا الموضوع احكام حضانة الطفل المولود في السجن باعتبارها من المواضيع التي تمس حقوق المرأة والطفل معاً ويثير ذلك إشكالية قانونية وإنسانية كما انه يثير من تساؤلات حول مصلحة الطفل ومدى مواكبة التشريعات الوطنية للمعايير الدولية لوضع حلول توازن بين متطلبات العدالة الجنائية وحقوق الطفل في الرعاية والنشأة الصحيحة. ويُعد موضوع حضانة الأطفال المولودين داخل السجون من المسائل الدقيقة التي تقع عند تقاطع القوانين الوطنية مع مبادئ حقوق الإنسان، إذ يرتبط بوجود فئة هشة من الأطفال خلف القضبان دون جرم ارتكبوه، وإنما تبعًا لوضع أمهاتهم السجينات. وقد أثار هذا الواقع نقاشًا واسعًا بين المؤسسات الرسمية والمنظمات الحقوقية وخبراء القانون والاجتماع، نظرًا لما يترتب عليه من آثار مباشرة على حياة الطفل ومستقبله.

فالطفل في سنواته الأولى يعتمد كليًا على الحاضن في الرعاية والتنشئة، غير أن البيئة السجنية تفتقر إلى المقومات الأساسية لنموه البدني والنفسي السليم، الأمر الذي يفرض تحديات أمام المؤسسات العقابية، ويجعل من القضاء الجهة المخولة بموازنة حق الأم في الحضانة مع المصلحة الفضلى للطفل.

وتختلف التشريعات في تنظيم هذا الموضوع، فبينما تمنح بعض القوانين الأم السجينة حق الاحتفاظ بطفلها لفترة زمنية محددة، تُشدّد أخرى على أولوية مصلحة الطفل ولو تعارضت مع رغبة الأم. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة مزدوجة، تجمع بين تحليل النصوص القانونية الوطنية والدساتير ذات الصلة، والفقه الإسلامي والاجتهادات القضائية، مع الاستفادة من المقارنات التشريعية كالقانون العراقي والمصري، وصولاً إلى مقترحات تشريعية أكثر انسجامًا مع حقوق الطفل وضمان تنشئته السليمة.

ثانياً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في تحليل الجوانب القانونية والاجتماعية لحضانة الأطفال المولودين في السجن، وتقييم مدى توافق القوانين الوطنية مع المبادئ الدولية لحماية حقوق الطفل، لما تمثله من قضية أساسية في الأحوال الشخصية، إذ تجمع بين حقوق الطفل وحقوق الوالدين مع مراعاة مصلحته الفضلى.

وتُظهر الإشكالية أن السجن بيئة غير صالحة لنشأة الأطفال، حيث يُحرمون من حقوقهم الأساسية، ويعانون من انعكاسات نفسية واجتماعية سلبية نتيجة العيش خلف القضبان مع أمهاتهم المدانات. كما أن الوصمة المجتمعية تطال الأمهات السجينات وأطفالهن على حد سواء، فيدفع الأبناء ثمن جريمة لم يرتكبونها.

وقد انتشرت في بعض السجون حضانات خاصة بأطفال النزيلات، تهدف إلى توفير بيئة أكثر أمانًا واستقرارًا نفسيًا للأم والطفل، إلا أنها تبقى حلولًا جزئية لا تعالج جذور المشكلة. ومن هنا تبرز الحاجة لإعادة النظر في مفهوم الحضانة ومعايير تحديد الطرف الأنسب لرعاية الطفل، بما يضمن تنشئته في بيئة صالحية وسليمة بعيدًا عن أجواء العقاب.

وتهدف الدراسة إلى بيان ما أولته الشريعة الإسلامية والتشريعات القانونية من اهتمام بحقوق هؤلاء الأطفال، وتحليل النصوص ذات الصلة، وقياس مدى مراعاتها لمصلحتهم الفضلى، مع تسليط الضوء على النماذج المقارنة الناجحة والاجتهادات القضائية الممكن الاستفادة منها، واقتراح حلول قانونية واجتماعية تعزز حماية هذه الفئة الهشة.

ثالثاً: إشكالية الدراسة

إن شخصية الطفل لا يمكن أن تنمو بصورة سليمة داخل بيئة السجون، لما تسببه من انعزال وتراجع في طاقته الإبداعية. وتبقى الإشكالية الجوهرية متمثلة في التساؤل: هل من الأفضل إبقاء الطفل مع أمه داخل السجن أم فصله عنها؟ وأين تكمن مصلحته الفضلى في هذا السياق؟ وانطلاقًا من ذلك تتمحور الدراسة حول التساؤل الرئيس: إلى أي مدى تحقق الشريعة الإسلامية والتشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بحضانة الطفل المولود في السجن مصلحته الفضلى؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية، أهمها:

١. ما هو الإطار القانوني لحضانة الأطفال المولودين في السجون، وما مدى انسجام التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الطفل؟

٢. ما أثر البيئة السجنية على تنشئة الأطفال المولودين داخلها، ومدى توافر الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية اللازمة لهم؟

٣. ما هي حقوق الأم السجينة في حضانة طفلها، وما القيود أو الموانع القانونية التي قد تحد من ممارستها لهذا الحق؟

٤. ما البدائل القانونية والاجتماعية الممكنة لضمان مصلحة الطفل في حال سقوط حضانة الأم أو عدم صلاحية بيئة السجن، وكيف يمكن تطوير السياسات الحالية لحمايتهم؟

رابعاً: منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي بحيث يكون وفقاً لتحليل لمقتضيات الدراسة وكذلك المنهج المقارن من خلال مقارنة القوانين المتعلقة بحضانة الأطفال الذين يولدون داخل السجون على الصعيدين العراقي والمصري، والجمع بين الآراء الفقهية للمذاهب الإسلامية، وكذلك توضيح الاحكام الشرعية ذات الصلة ومقارنة الآراء الفقهية والقانونية المختلفة التي تتمحور حول موضوع حضانة الأم لطفلها داخل السجن، وأنها اعتمدت على مرجعيتها على الآيات القرآنية، والأحاديث والروايات الشريفة وتضمنت الدراسة المراجع كتباً فقهية وقانونية مختلفة.

خامساً: فرضية الدراسة

تفترض الدراسة على أن القوانين الحالية المتعلقة بحضانة الأطفال الذين يولدون في داخل السجون لا تضمن بشكل كاف مصلحة الطفل الفضلى، وهناك حاجة إلى تطويرها لمراعاة حقوق هؤلاء الأطفال بشكل أكثر فعالية، مع الاهتمام بتطورهم النفسي والاجتماعي.

سادساً: نطاق الدراسة

تركز الدراسة على القوانين الوطنية التي تعالج قضية حضانة الأطفال المولودين في السجون، والتركيز بصورة دقيقة على التشريعات العراقية واراء الفقه الإسلامي كنموذجين رئيسين.

سابعاً: أسباب اختيار الموضوع

إن سبب اختيار موضوع أحكام حضانة الطفل المولود في السجن يدور حول أسباب متعددة علمية واجتماعية وإنسانية وقانونية، وهذه الأسباب تبرز أهميتهُ وتبرر اختيار الموضوع، ومن اهم هذه الأسباب هي:

١- الرغبة والدافع الشخصي والميول العلمية نحو دراسة قضايا إنسانية واجتماعية حساسة.
٢- الطبيعة الإنسانية للموضوع، إذ يتعلق بمصير طفل بريء يولد في بيئة عقابية غير ملائمة لنموه النفسي والجسدي، مما يثير تساؤلات قانونية وأخلاقية حول حقوقه وملاءمة بقاءه مع أمه داخل السجن.
٣- قصور أو غياب النصوص التشريعية الصريحة في بعض القوانين العربية بشأن أوضاع الأطفال المولودين في السجون، بما يستلزم دراسة متعمقة واقتراح معالجات قانونية.
٤- تعارض المصالح بين حق الأم في الحضانة وحق الطفل في النشأة في بيئة صحية آمنة، وما يثيره ذلك من إشكاليات فقهية وقانونية.
٥- ندرة الدراسات المتخصصة في هذا المجال، مما يجعل البحث مساهمة في سد فجوة علمية بالمكتبة القانونية والاجتماعية.
٦- أهمية المواثيق الدولية، خصوصًا اتفاقية حقوق الطفل، وضرورة قياس مدى انسجام القوانين الوطنية معها في هذا السياق.
٧- وجود حالات واقعية لولادة أطفال داخل السجون في بعض الدول، ما يعزز الحاجة لدراسة علمية تقدم حلولاً تشريعية وسياسات عملية أكثر ملاءمة.

ثامناً: الدراسات السابقة

لم تجد الباحثة وفرة في الدراسات المتخصصة بأحكام حضانة الطفل المولود في السجن، إذ ركزت غالبية المؤلفات على الحضانة بوجه عام دون تناول هذه الحالة الخاصة بشكل معمق. وقد أدى ذلك إلى محدودية المصادر المباشرة، مما اضطرها للاعتماد على دراسات قريبة من الموضوع في الفقه الإسلامي والقانون المقارن، رغم أنها لم تعالج المسألة بصورة وافية. ومن ثم تسعى هذه الدراسة إلى سد هذا النقص

العلمي عبر تناول موضوع لم يحظَ بالاهتمام الكافي في البحوث السابقة: -ومن اهم هذه الدراسات:

١- رولى قطان، الأطفال المولدون في السجون اللبنانية -الوضع القانوني اللبناني وبعض النماذج الدولية، بحث ، المديرية العامة للدراسات والمعلومات، مصلحة الأبحاث والدراسات، ٢٠١٦، بيروت- لبنان.

تُعد هذه الدراسة من المحاولات القليلة التي سلطت الضوء على واقع الأطفال الذين تتم ولادتهم داخل السجون، وأنها قد بينت الفراغ التشريعي الكبير الموجود في القانون اللبناني تجاه هؤلاء الأطفال، فقد اشارت إلى أن النصوص القانونية الحالية لا تتضمن أحكاماً واضحة وصريحة تنظم ولادة الطفل الذي يولد داخل المؤسسات العقابية أو الية حضانتهُ، وأن وجودهُ يبقى مرهوناً بقرارات قضائية وإدارية فردية، مثلما أنها أظهرت أن البيئة السجنية اللبنانية غير ملائمة لاستقبال المواليد الجدد، وذلك بسبب افتقارها للرعاية الصحية والغذائية والمرافق الأساسية، مثلما أن الدراسة قد استعرضت أيضاً المقارنة بين دراسة التجربة اللبنانية بنماذج دولية أخرى، وابرزت اختلاف المعالجات بين الأنظمة إذ أنها تبنت بعض الدول حضانات خاصّة داخل السجون على وفق معايير إنسانية، مع تركيزها على مصلحة الطفل وحقهُ في بيئة صحية وأمنة وسليمة. وقد ختمت الدراسة بتوصيات تشريعية وعلمية متعددة تساهم في تطوير هذه البيئات.

الا ان البحث لم يسلط الضوء على احكام حضانة الطفل المولود في السجن بشكل كافي وافتقر الى الكثير من المتطلبات التي تخص الطفل والام داخل السجن.

٢- د. فؤاد عبد المنعم احمد، معاملة السجينات في ضوء الشريعة الإسلامية، الفكر الشرطي، بحث منشور، الرياض، مجلد ١٥، عدد ٥٧، ٢٠٠٦.

تناولت هذه الدراسة معاملة السجينات من المنظور الإسلامي، مستعرضة الأسس الشرعية التي تحفظ كرامة النساء السجينات والحقوق الخاصّة بهن داخل المؤسسات العقابية، وركزت على بيان مشروعية السجن من منظور فقهي، مستندة بذلك إلى النصوص القرآنية والسنة النبوية واراء الفقهاء، واستعرضت الدراسة أيضاً حقوق السجينات الأساسية مثلما اقرتها

الشريعة الإسلامية، وأنها تناولت الضوابط الشرعية الخاصّة بسجن النساء، مؤكدة ضرورة التفريق بين المتهمات والمُدانات، وكذلك تجنب الحبس الاحتياطي الطويل من دون مبرر شرعي، وأكدت أيضاً على أهمية توفير الرعاية الطبية للحوامل والنساء المريضات، وضمان النظافة الشخصية لهؤلاء النساء، ومراعاة الاحتياجات النفسية الخاصّة بالسجينات. مثلما أن الدراسة قد أوصت في الجانب التطبيقي، بضرورة توفير بيئة إصلاحية مراعية للظروف التي تمر بها السجينات، وأنها تشمل برامج تعليمية وتربوية ومهنية، مستندة بذلك إلى روح الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى اصلاح السجينة لا الانتقام منها. وان الدراسة لم توضح التحليل المناسب لوضع الطفل ووالدته في السجن بشكل مطلوب.

أما الدراسة الحالية فأنها تركز على تحليل الإطار القانوني والفقهي والاجتماعي لموضوع حضانة الطفل المولود في السجن، إذ أنها قد سلطت الضوء على واحدة من القضايا الحساسة التي لم تحظَ اهتماماً كافٍ في التشريعات العربية، ولاسيما في القانون العراقي، وأن الدراسة قد بدأت بتحديد ماهية الحضانة داخل السجن، وبيان الفرق بينها وبين الحضانة التقليدية من حيث البيئة والظروف والاثار النفسية والاجتماعية على الطفل، مؤكدة على أن السجون لا تصلح بيئياً أو تربوياً لحضانة الأطفال، واستعرضت الدراسة التشريعات ذات العلاقة، ولاسيما القوانين المصرية ومقارنتها بالقوانين العراقية، ومقارنة هذه القوانين أيضاً بمبادئ الشريعة الإسلامية واراء الفقهاء حول أهم شروط الحضانة وأصحاب الحق فيها، بما يحقق من ذلك مصلحة للطفل، إذ إن الدراسة قد ناقشت أهم المشكلات التي تواجه الطفل الذي يولد داخل المؤسسات العقابية، مثل غياب النصوص القانونية الصريحة، وضعف البنية التحتية داخل المؤسسات العقابية، واثر البيئة السجنية على النمو النفسي والعاطفي الخاص بالطفل، وكذلك غياب اليات واضحة لاسترداد الحضانة بعد انتهاء مدة بقاء الطفل في السجن، وقد تم تحليل حالات واقعية لأطفال ولدوا في السجون العراقية، ومدى توافق المعالجات القضائية مع المعايير الدولية، مع استعراض لجهود المنظمات الدولية وبعض القواعد أهمها قواعد بانكوك واتفاقية حقوق الطفل، وأن حضانة الطفل في هذه الحالة تعد مسؤولية مزدوجة تقع على عاتق كلّ من الدولة والمجتمع، وتتطلب تدخلاً تشريعاً عاجلاً ينظم وجود الطفل في داخل السجون أو يوفر حضانات تكون بديلة ومراعية لظروف ومصلحة الطفل، إذ دعت إلى انشاء وحدات حضانة داخل السجون تدار بكوادر تكون مؤهلة ومدربة، وكذلك اصلاح القوانين لضمان حماية الطفل وكرامة امهُ.

تاسعاً: هيكلية الدراسة

تم تقسيم الدراسة على فصلين مسبوقين بمقدمة ومنتهين بخاتمة، ومن بعدها افردنا قائمة خاصة بالمصادر والمراجع التي تم اعتمادها في الدراسة، وعليه أصبحت هيكلية دراستنا على النحو الاتي: سنبين موضوع أحكام حضانة الطفل المولود في السجن في فصلين سيدرس الفصل الأول ماهية حضانة الطفل المولود في السجن وجاء في مبحثين الأول نبين مفهوم حضانة الطفل المولود في السجن، والمبحث الثاني شروط استحقاق الحضانة وأصحاب الحق في حضانة الطفل، والفصل الاخر يبحث موضوع الحضانة في بيئة السجون وتم تقسيمه على مبحثين أيضا في الأول أهم الحقوق في السجن وموقف المنظمات الدولية من الحضانة، والمبحث الثاني سقوط الحضانة واستردادها واثارها على الطفل والأم، وختمنا دراستنا بخاتمة تتضمن النتائج والمقترحات التي توصلنا لها عن طريق دراستنا للموضوع.